Mahmood Fawzi ABDULLAH¹ & Afrah Omar IBRAHIM²

**PROOF GRAMMATICAL RULES IN IMAM AL-NILE
APPROACH BY PROPHETIC HADITH**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.1-3.35>

Research Article

Received:

01/12/2020

Accepted:

18/12/2020

Published:

01/01/2021

Abstract:

This research highlight on an important issue of grammatical citing which is the citation of prophetic hadith in the grammarians, especially in Imam Al-Nile, with clarifying the opinion of Imam Al-Nile especially in the complexity of the rules by his explanation of KAFIYAT, this obligate us to write our research from preamble and two section: in first one we talk about the definition of Al-Hadith , the attitude of grammarians and Al-Nile of it, and the other section was under the title of proofing the grammatical rule by citation of prophetic hadith , and we conclude the research with a set of the findings of the research.

Key words: Citation of Hadith, Imam Al-Nile, Grammatical Rule and Al-Tuhfa Al-Shafiyah.

This article has been
scanned by iThenticat
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

¹ Dr. , The Iraqia University, Iraq, mahmood.alkubaisy@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-6371-8712>

² Researcher, The Iraqia University, Iraq

إثبات القواعد النحوية عند الإمام النيلي من خلال الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

محمود فوزي عبد الله الكبيسي³
أفراح عمر إبراهيم⁴

الملخص

يلقي هذا البحث الضوء على مسألة مهمة من مسائل الاحتجاج النحوي وهو الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند النحاة، وعند الإمام النيلي خصوصاً، مع بيان موقفه من الاحتجاج به في تقعيد القاعدة النحوية من خلال شرحه على الكافية، وفرضت مادة البحث علينا أن يكون على تمهيد ومبحثين، تناولنا في التمهيد نبذة مختصرة عن ترجمة النيلي، ثم أعقب بمبحثين: الأول منها تحدثنا فيه عن تعريف الحديث وموقف النحاة والنيلي منه، أما الثاني فكان بعنوان إثبات القاعدة النحوية بالاحتجاج بالحديث النبوي، وختمنا البحث بجملة من النتائج التي توصل إليها الباحثين.

الكلمات المفتاحية: الاحتجاج بالحديث، الإمام النيلي، القاعدة، المانعون، المجوزون.

المقدمة:

فقد أثار مسألة الاحتجاج بالحديث جدال واسع بين النحاة فلطالما أشغلت علماء العربية، وكانت محل خلاف وجدال، فاختلّفوا في حكم الاحتجاج به، فانقسموا إلى ثلاث فئات، فئة منعتهم مطلقاً، وفئة أجازت الاحتجاج به مطلقاً، وفئة وقفت موقفاً وسطاً، وعليه فسيكون البحث متبعاً لموقف النحاة من مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، وما يهمنا هنا موقف الإمام النيلي من خلال كتابه التحفة الشافية، واحتجابه بالحديث على إثبات القاعدة النحوية، فاقترض البحث أن يكون على مبحثين وتمهيد، تناولنا في التمهيد نبذة موجزة عن حياة النيلي، وتناولنا في المبحث الأول تعريف الحديث وموقف العلماء والنيلي منه، أما المبحث الثاني تناولنا فيه تطبيق النيلي للحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية، وختمنا البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها.

لمحة موجزة عن سيرة النيلي:

اسمه: هو الإمام البارع الأوحّد لسان العرب وترجمان الأدب تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي النيلي البغدادي (1) نسبه: اختلفوا في نسبة النيلي، فقد اشتهر في كتب النحاة والتراجم التي نقلت عنه بلقب (النيلي)، بكسر النون، أما نسبة إلى بليدة في سواد الكوفة، قرب حلة بني مزيد يخترقها نهر يتخلّج من الفرات العظمى، حفره الحجاج بن يوسف وسمّاه نيل مصر؛ وهو عمود عمل قُوسان يصبُّ فاضله إلى دجلة تحت النعمانية (2) وأما نسبة إلى نيل مصر، أو أن يكون موطنه الأصلي مصر وانتقل منها إلى العراق أو نيسابور، وفي التاريخ كثيرون انتقلوا من مصر إلى العراق فللقب الواحد منهم في العراق بالمصري، فإذا رجع إلى مصر مرة أخرى لقب بالعراقي (3) ولقب بالبغدادي وهذا ما أثبتته المستشرق بروكلمان (4) وقد يدل ذلك على أنه سكن بغداد كغيره من علماء النيل الذين رحلوا إلى بغداد للدرس والتدريب فيها، والكثير من علماء النيل اللغويين ممن لقب بالبغدادي وهم كثر، وقد يدل على مذهب النحوي كما لقب بذلك كثير من النحويين (5).

إلا أنه يرجح أن يكون موطنه العراق، ومن قرية النيل الواقعة بين الكوفة وبغداد لأن أسلوبه في بعض الكلمات خلال الشرح يؤيد هذا، فقد استعمل في الأمثلة النحوية الكثير من الألفاظ الدالة على فخره واعتزازه بالعراق، ومن هذا قوله: (كريم العراق)، (6) وقوله: (مررت برجل بصري أبوه)، (7) وقوله: (سرت من البصرة إلى الكوفة)، (8) وقوله: (كنت البصرة أكل السمك والتمر). (9) وكذلك لأن في مقدمته قال: " وجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونّه، جهلاً بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب شغوفين " (10) ومما يؤدّد ذلك أيضاً أن والده يسمى (الحسين)، وهذه التسمية اعتبرها أهل العراق عن غيرهم من مقتل

³ د.، الجامعة العراقية، العراق، mahmood.alkubaisy@gmail.com

⁴ الباحثة، الجامعة العراقية، العراق

سيد الشهداء الحسين بن علي رضي الله عنه ومما يؤديه أيضاً استشهاده بشعر للإمام علي رضي الله عنه (11) وهذا من سمات أهل العراق. ولقب بالطائي أيضاً، وهذا ما ذكره السيوطي، (12) وصاحب الكشف، (13) ولقب بتقي الدين. (14) شيوخه و تلاميذه: يعد شيوخه وتلاميذه من الحلقات المفقودة في تاريخ هذا العالم الجليل، فلم تصرح كتب التراجم عن أسماء شيوخه وتلاميذه.

وفاته: لم أجد نصاً صريحاً في تحديد سنة وفاة الإمام النيلي، وذلك لأنه لم يشر أحد من المترجمين إلى مولده أو وفاته، إلا أنه يرجح أن يكون نحاة القرن السابع، من معاصري ابن الحاجب وابن يعيش، وذلك لنقله لأحد آراء ابن يعيش غير مصرحاً باسمه بل اكتفى بلفظ (بعضهم)، (15) وما يؤيد ذلك أيضاً ما ذكره محقق الصفوة الصفية، من أن هناك شارح-لم يذكر اسمه- قد انتهى من تأليف شرحه سنة (686هـ)، وقد أفاد هذا الشارح من شرح النيلي، وأن النيلي هو أحد شراح الكافية وسنة تأليف الكافية (633هـ)، (16) فهذا كله دليل على أن النيلي من علماء القرن السابع الهجري، والله أعلم.

المبحث الأول/ المعنى المقصود من الحديث الشريف وموقف النحاة منه

أولاً: الحديث لغة:

الحديث: نقيض القديم، والحديث: الجديد من الأشياء، والحديث: القرآن، كما في قوله تعالى: **نَجْفَلَعْلَكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا**، (17) والحديث: ما يحدث به المحدث. (18)

ثانياً: الحديث اصطلاحاً:

المراد في الحديث بعرف الشرع: "ما أضيف إلى النبي ﷺ وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم". (19) وقيل أيضاً: "يشتمل الحديث على أقواله ﷺ، وعلى أقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله ﷺ أو قولاً من أقواله، أو حالاً من أحواله، أو على أمور خاصة تتعلق بالدين ونحوها من أمور الحياة، وكذلك يشمل على أقوال صادقة عن بعض التابعين، أو بعض أقوال الصحابة رضي الله عنهم". (20)

ثالثاً: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:

أثار الاحتجاج بالحديث النبوي في المجال اللغوي نقاشاً بين علمائنا قديماً وحديثاً، على الرغم من أن كلام النبي ﷺ أفصح وأبلغ وأرقى من كلام العرب الذي جرى الاستشهاد به على نطاق واسع دون إثارة من هكذا جدال، ويقول محمود فجال مؤكداً هذه المسألة، فقال: "لقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث النبوي سائر كلام العرب، من نثر وشعر، في باب الاحتجاج في اللغة والنحو؛ إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيراً، ولا أفعال في النفس، ولا أصح لفظاً، ولا أقوم معنى منه، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي؛ لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرافاً استغرق جهودهم فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية". (21)

وذكرت الدكتورة خديجة الحديثي موقف النحاة الأوائل من الحديث النبوي، فقالت: "سكت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث فلم نجد في كتب النحاة الذي بنو أصول النحو وقعدوا له والذين تحدثوا عن السماع والقياس حتى زمن الحسن بن الضائع (ت 680هـ)، أي إشارة إلى موقفهم من الاستشهاد بالحديث، ولم يرو عنهم أنهم منعه بل نجد في بعض كتبهم الاستشهاد بالحديث وإن كان قليلاً". (22) وذكرت في موقع آخر أن الحسن بن الضائع أول من تعرض لإثارة قضية الاحتجاج بالحديث النبوي، وهو أول من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث لأنه مروي بالمعنى. (23)

ويمكن أن نقسم النحاة في موقفهم من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث فئات: فئة أجازته، وفئة منعتة، وفئة توسطت بينهما.

الفئة الأولى: أجازت الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقاً، ويمثل هذه الفئة ابن خروف، وابن مالك، الذي توسع في الاستشهاد به حتى صار مذهباً يعرف به، وتبعهما في ذلك الرضي شارح الكافية الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وأهل البيت، وتبعهم كذلك ابن هشام والدمامي والبغدادي صاحب الخزانة. (24)

أما الفئة الثانية: فمنعت الاستشهاد بالحديث مطلقاً ويمثل هذه الفئة ابن الضائع وأبو حيان، وحجة ابن الضائع في ذلك: أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقاً وسبب تركهم الاحتجاج بالحديث جواز نقله بالمعنى، وأن أول من أكثر من الاحتجاج به ابن خروف، فإن كان للتبرك بالمروي فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

وأما أبو حيان فقد أنكر على ابن مالك استشهاده بالحديث، فقال: "قد نهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواصفين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر

وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقالييم كنحاة بغداد وأهل الأندلس". (25)

فحجتهم في ذلك أنّ الرواة أجازوا النقل بالمعنى، وأنّ اللحن وقع كثيراً فيما روى من الحديث، وأنّ تدوين الحديث لم يتم إلا في وقت متأخر، وأنّ أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه.

أما الفئة الثالثة: فئة توسطت بين المانعين والمجوزين، فهي فئة لم تتطرف في الاستشهاد بالحديث كما لم تمنعه، حيث وقفت موقفاً وسطاً بين الفئتين المجوزة والمانعة، ويمثل هذه الفئة الشاطبي والسيوطي، قال الشاطبي: لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاثهم الذين يولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنّها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإنّ رواته اعتنوا بألفاظه، وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يستشهد فيه أهل اللسان، والثاني: ما عرف أنّ المعنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة على فصاحة رسول الله ﷺ ككتابه لهزمان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبني الكلام على الحديث مطلقاً... (26)

وأما موقف المحدثين من الاستشهاد بالحديث، فذهبوا إلى نفي وجود أحاديث في كتاب سيبويه، ورأوا عدم جواز الاستشهاد بالحديث في التقعيد النحوي أسباب، ومن هؤلاء الدكتور علي أبو المكارم، فقد دافع عن القدامى في تركهم الاستشهاد بالحديث، وعزا ذلك لسببين: الأول الغنى عنه لتوفر المادة اللغوية، وبخاصة الشعر، والثاني عدم الثقة فيه لما اعتراه من تغيير بسبب الرواية بالمعنى، فاكثفوا بالمصادر الموثوق فيها عن المصادر المشكوك فيها. (27)

ويرى سعيد الأفغاني أنّ السر وراء عدم الاحتجاج بالحديث النبوي أنّ النحاة في القرنين الأولين وجدوا مصدراً خصباً للمادة اللغوية لا يكاد ينفد، وهو السماع، فاستغنوا بذلك عن الرجوع إلى المصادر المشكوك فيها، أو التي ظنوا أنّها قد تأثرت بما شاع في لهجات الحضر من ظواهر. (28)

وأما مجمع اللغة العربية فقد وضعوا شروطاً لمن يحتج بالحديث النبوي، وذلك أنّه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويحتج بالأحاديث المدونة في الكتب المذكورة على الوجه الآتي: (29) الأحاديث المتواترة المشهورة، والأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي ﷺ، والأحاديث المروية لبيان أنّه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم، والأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين، والأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

رابعاً: موقف النيلي من الاحتجاج بالحديث الشريف:

أجمع النحاة واللغويين على أنّ النبي ﷺ هو أفصح وأبلغ العرب، ولكنّ اختلفوا في جواز الاحتجاج بكلامه، فذهب فريق منهم إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً لأنّه مروي باللفظ، ومنع الفريق الآخر الاستشهاد به مطلقاً لأنّه مروي بالمعنى لا باللفظ، وهناك فريق توسط بين المانعين والمجوزين، فهذه الفئة لم تتطرف في الاستشهاد بالحديث كما لم تمنعه، وتبعهم في هذا النيلي فهو يرى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، إلا أنّه لم يكثر في الاستشهاد به، فلم يكن استشهاده به مطلقاً ولا متطرفاً، وقد بلغت شواهد من الحديث، نحو (عشرون) حديثاً، على المسائل النحوية، فاستشهد بالأحاديث الشريفة على إثبات القواعد النحوية، أو إثبات رأيه النحوي، أو لبيان خلاف نحوي قام بين النحاة، فكان يستشهد إمّا بالحديث وحده، في إثبات القاعدة النحوية، أو مقروناً بشواهد أخرى كالقرآن الكريم والشعر، وسنوضح ذلك.

المبحث الثاني

إثبات قاعدة نحوية من الحديث الشريف

• المسألة الأولى: الابتداء بالنكرة المسوغة بالإضافة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنّ المبتدأ هو المحكوم عليه، وهو المسند إليه في الجملة فلا يصح الحكم على مجهول. والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنّه محصل للفائدة، لأنّ الفائدة لن تتحقق إذا كان الخبر معلوماً للمخاطب. (30) وقد يعرفان وينكران، ويكونان نكرة بشرط أن تُفيد، وتحصل الفائدة، وذكر النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة، وأنها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين مسوغاً. (31) وقال ابن جني: " فإن اجتمع في الكلام، معرفة ونكرة جعلت المبتدأ هو المعرفة والخبر هو النكرة، تقول: (زيدٌ جالسٌ) ف (زيد) هو المبتدأ لأنّه معرفة، و(جالس) هو الخبر لأنّه نكرة". (32)

وذكر النيلي: أنَّ جواز الابتداء بالنكرة لا يجوز إلا إذا تخصصت؛ لأنها بالتخصيص تقارب المعرفة، وجملة الأشياء المسوغة للابتداء بالنكرة عشرة أشياء، وهي: (الوصف، والاستفهام، والنفي، وأن يكون في معنى كلام آخر، وتقديم ظرف هو الخبر، والدعاء، والاستغراق، والجواب، والتعجب، والإضافة). (33) ومثال الإضافة احتج بقوله صلى الله عليه وسلم (خمس صلوات كتبهن الله على العباد)، (34) لتخصيصه بالإضافة. (35) فالشاهد فيه: (خمس)، ووجه الاستشهاد: مجيء (خمس) مبتدأ وسوغ الابتداء به، كونه عاملاً في المضاف إليه. (36)

أثبت لنا النيلي قاعدة نحوية، أنه يجوز مجيء المبتدأ نكرة إذا أفادت التخصيص، واستشهد لذلك بقول النبي الأعظم على مجيء المبتدأ نكرة مضاف إلى نكرة أخرى، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرة؛ لأنَّ النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد.

ذكر النحويون أنَّ سيبويه اقتصر في جواز مجيء المبتدأ نكرة على حصول الفائدة، قال المكودي: "ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة". (37)

ووردت هذه المسألة عند ابن خروف فذكر: أنَّ المبتدأ يكون معرفة، ونكرة بشرط الفائدة فيها وهي التخصيص معني، وأكثر ما تحصل الفائدة في النكرة بتقديم الاستفهام؛ نحو: (أفي الدار رجل؟) وبتقديم حرف النفي؛ نحو: (ما أحد خير منك)، وبالصفة؛ نحو: (رجل من ألك قاصدك) وقد يفيد بغير قرينة لفظية كقوله ﷺ (خمس صلوات...)، وهو كثير وجواز هذا على الفائدة؛ فما لم يفد، لم يجز. (38)

وعبر ابن السجري عن علة عدم جواز الابتداء بالنكرة بصياغة أخرى فقال: "وإنما ضعف الابتداء بالنكرة؛ لأنَّ النفس تتنبه بالمعرفة على طلب الفائدة، وإذا كان المخبر عنه مجهولاً كان المخبر حقيقياً باطراح الإصغاء إلى خبر من لا يعرفه". (39)

وقال ابن عصفور: "لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط، وهي أنَّ تكون موصوفة، أو خلفاً من موصوف، أو مقارنة للمعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام، أو تكون اسم استفهام، أو اسم شرط، أو كم الخبرية، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب، أو تتقدمها أداة نفي، أو أداة استفهام، أو يتقدم خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً، أو يكون فيها معنى الدعاء، أو يكون الكلام في معنى كلام آخر وهو قليل، أو تكون النكرة عامة، أو في جواب من سأل بالهمزة وأم، أو يكون الموضع موضع تفصيل". (40)

ويرى ابن مالك: حصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة، لكنَّ حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس، فلذلك احتج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة، فمنها يعمل أو بإضافة أو شبهها. (41) ويرى النيلي: "الوجه أنَّ يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة؛ لأنَّ المبتدأ معتمد للبيان، والخبر معتمد للفائدة، ومعنى ذلك: أنَّ قولنا: (زيد قائم)، فالمفهوم من (قائم): شيء له قيام، وهو وحده لا يفيد؛ لأنه لا يُنكر أن يكون في الدنيا شيء قائم، والمفهوم من (زيد): ذات معينة، وذكره أيضاً وحده لا يفيد؛ فإذا أسند أحدهما إلى الآخر استفدنا من (قائم): أنه شيء حصل له القيام، و(زيد) بيّن ذلك الشيء، فحصلت الفائدة من الخبر، والبيان من المبتدأ، فلا بُدَّ من ذكرهما معاً؛ أحدهما للبيان وهو المبتدأ، والآخر للإعلام بتجدد أمر لم يكن عند السامع وهو الخبر؛ فلما اشتركا في تحصيل هذه الفائدة وجب أن يشتركا في الإعراب"، وذكر في موضع آخر فقال: "رجعنا إلى جواز الابتداء بالنكرة، ولا يجوز إلا إذا تخصصت؛ لأنها بالتخصيص تقارب المعرفة، وجملة الأشياء المسوغة للابتداء عشرة أشياء، وهي: (الوصف، والاستفهام،... والإضافة)، وقد ذكر منها المصنف منها ستة أشياء،... فجميع هذه الأشياء شاركت المعرفة في مطلق التخصيص لا في خصوصه". (42)

فاقتصر المتقدمون في جواز مجيء المبتدأ نكرة على حصول الفائدة، وحدد المتأخرون حالات لجواز الابتداء بالنكرة، وهذه المسوغات تزيد عند النحاة كلما مضى الزمن وتقدم.

ويقول سعيد الأفغاني: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة مرفوعاً، ولا يقع نكرة إذ لا معنى لأنَّ تتحدث عن مجهول، لكنَّ النكرة إذا أفادت جازَّ الابتداء بها". (43)

خلاصة القول أجمع النحاة أنَّ الأصل في الكلام وأحسنه أن يبتدئ بمعرفة، لأنَّ النكرة مجهولة، وهي لا تفيد، وقد وردَّ الابتداء بالنكرة في كلام العرب، وفي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والأصل فيه أن يكون معرفة، ولكنَّ وضعوا مسوغات لذلك، ومنها شرط الفائدة فيها، ويعمل فيما بعده سواء كان بالإضافة أو بالتعدي بحرف الجر لأنَّ العمل من مسوغات الابتداء بالنكرة.

• المسألة الثانية: التوكيد بتكرير الجملة الاسمية:

التأكيد أو التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله. (44) وقيل: هو تكرار الكلمة بلفظها أو بمعناها، وتسمى الأولى مؤكِّداً بالفتح، والثانية مؤكِّداً بالكسر، وتوكيداً أيضاً. (45) وهو على نوعين: توكيد معنوي، وتوكيد لفظي، فالمعنوي هو ما لم يكرر فيه الأول بلفظه بل بمعناه، وهو بألفاظ محصورة وهي: (نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكثع، وأتبع، وأبصح)، والتوكيد اللفظي: هو تكرار اللفظ ويجري في

الألفاظ كلها، فهو يجري في الاسم والفعل والحرف والجمل، (46) وفائدة التوكيد اللفظي تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه في قلبه وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه، وإضافة إلى تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو سمعه ولكن لم يتبينه، وقد يكون الغرض التهديد، ويكون للتهويل، وأحياناً يستخدم للتلذذ بترديد لفظ مدلوله مرغوب ومحبوب فيه. (47)

واستشهد النيلي لتوكيد الجملة الاسمية بقوله ﷺ في الصلاة بغير الفاتحة قوله: (هي خُداج هي خُداج هي خُداج). (48) فالشاهد فيه: تكرار الجملة الاسمية (هي خُداج)، ووجه الاستشهاد: أكد (هي خُداج) توكيداً لفظياً بتكرار اللفظ. فالتوكيد هو ما يكسب المعنى قوة ويزيده ثباتاً وتمكناً في النفوس، وإزالة ما علق في نفسه من شكوك ومخالفات. وللتوكيد في العربية أدوات مختلفة، إذ تشمل أجزاء الكلام كله، فهناك توكيد للحرف، وللأسماء، وللأفعال، وللجملة، وتوكيد الجملة الاسمية، وتوكيد الجملة الفعلية، وجعلوا النحاة باباً خاصاً به.

فالغرض من التوكيد كما جاء في أسرار العربية للأنباري فقال: "الفائدة من التوكيد التحقيق، وإزالة التجوز في الكلام، لأن من كلامهم المجاز". (49) وأن يدفع المتكلم ضرر غفلة السمع أو يدفع ضنه في المتكلم الغلط. (50)

وعلق النيلي على من قال أن اللفظ المعنوي هو تكرار اللفظ الأول، فقال: ليس على إطلاقه فإنه قد يتكرر اللفظ الأول لا للتأكيد بل لمعنى آخر؛ نحو قولك: (جاء القوم رجلاً رجلاً)؛ أي: جاؤوا مفصلين؛ أي مقسمين، وكذلك قولهم: (بوت له حسابه باباً باباً). وقد يكون التأكيد بغير تكرار اللفظ الأول، نحو: (مررتُ بك أنت) وهو من التأكيد اللفظي، وليس بتكرير اللفظ الأول بعينه، ومنه قولك: (ضربتُ ضرباً، وحبستُ منعاً). وأما تكرير كلمات الأذان فالمراد به تعظيم شأنها في نفس السامعين، ورجاء الثواب من الله تعالى في نفس المتكلم بها. (51)

وبهذا يكون التوكيد اللفظي أكثر استعمالاً وأوسع؛ لكونه يضم المعارف والنكرات والأفعال والأسماء والحروف والجمل، فالمقصود بتكرار اللفظ إعادة اللفظ نفسه أو العبارة نفسها لأسباب مختلفة، فقد كان النبي ﷺ يستخدم التكرار في الحديث النبوي لدواع كثيرة منها: التحذير أو الترغيب أو لتأكيد أمر من أمور الدين، وقد يكون المكرر حرفاً واحداً في كلمة واحدة، وقد يكون كلمة أو عبارة أو جملة، وقد يكون التأكيد بغير تكرار اللفظ الأول وهذا ما قاله النيلي.

• المسألة الثالثة: جمع (فعلاء) الصفة جمع مؤنث سالماً:

جمع المؤنث السالم هو ما دل على أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة في آخره، أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات، بعضها على بعض، وتلك الزيادة هي الألف والتاء في آخره، ومفرد هذا الجمع قد يكون مؤنثاً لفظياً، ويرفع بالضمة، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويجر بالكسرة مع التنوين، ويطرده هذا الجمع في عشرة مواضع: (علم المؤنث، الاسم المختوم بتاء التأنيث، ما ختم بألف التأنيث المقصورة، ما ختم بألف التأنيث الممدودة، وصفة مالا يعقل، والمصدر المجاوز فعله ثلاثة أحرف، وكل خماسي لم يُسمع عن العرب جمع تكسير، كل اسم أعجمي لم يعهد له جمع آخر، ما صُدِّرَ بـ(ابن) أو (ذي) من أسماء ما لا يعقل) وفيما عدا هذه المواضع، لا يجمع المفرد بالألف والتاء إلا سماعاً. (52)

فما ختم بألف التأنيث الممدودة لا يخلو أن تكون: في (فعلاء أفعال)، وهذا النوع لا يجمع بالألف والتاء وهو صفة، فلا تقول في (حمرء، حمرات)، وإنما يجمع ما كان اسماً لا صفةً، مثل (الصحراء، صحراوات). (53) ويجمع الاسم الممدود حسب حالة همزته، فإن كانت أصلية تبقى على حالها، وإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واو، وإن كانت منقلبة عن واو أو ياء جاز فيها الأثنان. (54) وذكر النيلي: إن كان المؤنث اسماً جمع بالألف والتاء مطلقاً بلا شرط، وإن كان صفة؛ فأما أن يكون له مذكر أو لا يكون: فإن كان له مذكر؛ فأما أن يجمع بالواو والنون أو لا، أما قوله ﷺ (ليس في الخضرِ آيات صدقة)، فإنه اسم للبقولات، وكأنه قال صلى الله عليه وسلم (ليس في البقولات صدقة). (56) الشاهد فيه: (خضرِ آيات)، ووجه الاستشهاد: جمع (خضرِ آيات) جمع مؤنث سالم، وهو يطلق على الأخضر من البقول (خضرِ آيات). (57) منع سيبويه جمع الصفات جمع مؤنث سالم، فقال: "وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعال)، و(فعلى فعلاان)، ووافقن الأسماء كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء، فقالوا (بطحاوات) حيث استعملت استعمال الأسماء كما قالوا: (صحراوات)، ونظير ذلك قولهم (الأباطح) ضارع الأسماء". (58)

وكان أول من احتج بهذا الحديث من النحاة المبرد ثم من جاءوا بعده، (59) واحتج به في باب جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة، فقال: فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت (الأحمر) والأصفر (ون)، وقلت في المؤنث (حمرات) و(صفراوات)، وجاء عن النبي ﷺ (ليس في الخضروات صدقة) لأنه ذهب مذهب الاسم و(الخضرِ آيات) في هذا الموضوع ما أكل رطباً ولم يصلح أن يذخر فيؤكل يابساً". (60)

وأجاز ابن مالك جمع الصفة (فعلاء) محتجاً على ذلك بأنه مسموع، فقال: "(فعلى وفعلاء) المقابلين ل(فعلاان وأفعال) فهما لا يجمعان بالألف والتاء، كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون، ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على (فعلاء) ولا مذكر لها على (أفعال)، نحو قولهم: (امرأة عجاء) و(ديمة هطلاء)... لأن منع الألف والتاء من نحو: (حمرات) تابع لمنع الواو والنون من (أحمر)، وذلك مفقود في (عجاء) وأخواتها، فلا منع من جمعهما بالألف والتاء، على أن الجمع

بالألف والتاء مسموع في (خِفاء) وهي الناقصة التي خيفت...وكذا سمع في (دكَّاء) وهي الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت (عجاء وهطلاء وشوكاء) في أنهن صفات على (فعلاء) لا مقابل لها على (أفعل)...و(بطحاء) صفة مقابلة في الأصل (لأبطح)، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل في الجمع معاملة (صحراء)". (61)

وتبع النيلي سيبويه في منع جمع الصفة (فعلاء) فقال: "إن كان المؤنث اسماً جمع بالألف والتاء مطلقاً بلا شرط، وإن كان صفة؛ فأما أن يكون له مذكر أو لا يكون؛ فإن كان له مذكر؛ فأما أن يجمع بالواو والنون أو لا، فإن جمع كقولك: (مسلمون)، قبل في مؤنثه (مسلمات)، وإن لم يجمع مذكره بالواو والنون، لم يجمع المؤنث؛ لأنه فرع على جمع المذكر، وقد انتفى الأصل، فانتفى الفرع، فلا يقال: (حمرات) كما لا يقال: (أحمرون)، وإنما لم يقل ذلك؛ لما ذكرنا من انتفاء جمع أصله، ولذلك قالوا: (الفضليات) حيث قالوا في المذكر (الأفضلون)، فأما قوله صلى الله عليه وسلم (ليس في الخضراوات صدقة) فإنه اسم للبقول، فكأنه قال ﷺ (ليس في البقول صدقة)، ولو سمي بهذه الصفات لجمعت بالألف والتاء". (62)

(فخضراء) هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة، وإنما أرادوا بها الخضر وهي البقول والفاكهة، ولا يقال في مقابلها (أخضر) فهي جرت مجرى (صحراء) التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها ك (صحراء) بالألف والتاء، إنما باعتبار أنهما اسمان، لا صفتان. (63)

فيطرده جمع المؤنث السالم في كل ما ختم بألف التأنيث الممدودة، ماعدا (فعلاء) مؤنث (أفعل)، ولكن تجمع جمعاً مؤنثاً سالماً، إذا استعملت استعمال الأسماء مثل قوله ﷺ، فمنع سيبويه جمع هذه الصفة إلا إذا جرت مجرى الاسم، وتبعه النيلي بذلك، أما ابن مالك فأجاز جمع هذه الصفة محتجاً بمجيئها عن العرب، ويجيزون جمع (فعلاء) مؤنث أفعل جمع مؤنث سالم، ويستدلون بقوله ﷺ ويقولون: أن (الخضراوات) هنا جمع (خضراء) وفيه دليل على جمع (فعلاء) جمع مؤنث سالم، ورده البصريون بحجة أن المقصود هنا اسم النبات البقوليات وليس اللون.

• المسألة الرابعة: (بات) بمعنى (صار):

(بات وصار) من أخوات (كان)، وهي أفعال ناقصة تدخل على الجملة الاسمية ترفع الأول اسماً لها، وتنصب الثاني خبراً لها، و(بات) تفيد التوقيت طول الليل، أي تفيد استمرار زمن اقتران معنى الخبر بالمبتدأ طول الليلة، و(صار) معناه التحول من صفة إلى أخرى، فهو موضوع في اللغة لإفادة معنى التحول، أما معنى التحول المفهوم من الفعل فإنما لزم دلالته على التجدد والحدوث، و(بات) على معنيين: أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص على طريقة (كان)، والثاني: كينونتها بمعنى (صار)، وأما (صار) تفيد التحول من صفة إلى أخرى، والانتقال. (64)

وذكر النيلي علة نصب خبر هذه الأفعال، فقال: وإنما رفعت الأول لأنها تفتقر إلى اسم تسند إليه كسائر الأفعال، فارتفع ما أسندت إليه تشبيهاً له بالفاعل، فلما رفعت الأول وجب نصب الثاني على التشبيه بالمفعول، إذ لا سبيل إلى رفعه، ولأن معناه يقتضي خبرين؛ لأنها لتقرير الشيء على صفة، فلا بد لها من ذكر ذلك الشيء وصفته، ويسمى الأول اسم (كان)، والثاني خبر (كان)؛ لتأثيرهما فيهما، وطلباً للاختصار؛ وقال من معاني (صار) الانتقال، ومن معاني (بات) ثبوت الخبر لأسماها ليلاً، وإذا تعذر الاختصاص بالوقت فتأتي بمعنى (صار) وذلك مجيء قوله ﷺ (إذا انتبه أحدكم من النوم فليغسل يده ثلاثاً؛ فإن النائم لا يدري أين بات يده)، (65) أي يقصد به (لا يدري أين صارت يده)، والنوم قد يكون نهراً. (66) الشاهد فيه: (بات يده)، ووجه الاستشهاد: مجيء (بات) بمعنى (صار).

لم يذكر سيبويه إلا أربعة من هذه الأفعال، وهي: "كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عنه الخبر". (67)

وقال الليث: (68) من قال (بات) بمعنى نام فقد أخطأ، ألا ترى أنك تقول: بات يرعى النجوم، معناه ينظر إليها وكيف ينال من يراقب النجوم، وقال ابن القوطية (69) أيضاً (بات) يفعل كذا، إذا فعله ليلاً، ولا يقال بمعنى نام، وقد تأتي بمعنى (صار)، يقال بات بموضع كذا، أي: صار به سواء كان في ليل أو نهار، وعليه قوله ﷺ (لا يدري أين بات يده)، والمعنى: صارت ووصلت، وعلى هذا المعنى قول الفقهاء بات عند امرأته، أي: صار عندها سواء. (70)

ونقل عن الفراء أن (بات) لها معنيان: أشهرهما: بات الرجل إذا سهر الليل كله في طاعة أو معصية. وثانيهما: بمعنى (صار)، يقال: (بات بموضع كذا) أي: صار به سواء كان في ليل أو نهار. (71)

وزعم الزمخشري: أن (بات) تأتي بمعنى (صار). (72) ورد ابن مالك عليه فقال: وقال: "وهذا ليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التشبع والاستقرار، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي ﷺ (...أين بات يده)، ولا حجة إلى ذلك لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً". (73) وقال في شرح الكافية: "ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه". (74)

وقال ابن يعيش أن: " (بات) و(ظل) قد تستعمل استعمال (صار) مع قطع النظر عن الاوقات الخاصة، فيقال: (ظل كئيباً، وبات حزينا)، وإن كان ذلك في النهار، لأنه لا يراد زمان دون زمان". (75)

أما النيلي فيرى أنّ (بات) تأتي بمعنى (صار) إذا فقدت الاختصاص بالوقت، فقال: من معاني (صار) الانتقال، فمتى كان الانتقال من حال إلى حال فهي ناقصة، وإذا كانت للانتقال من مكان إلى مكان فهي تامة، و(بات) تفيد ثبوت الخبر لاسمها ليلاً، قال الشاعر:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ عَلَى الطَّوَى وَأَضْلُهُ حَتَّى أَنَالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَأْكَلِ (76)

أي: أبيت على الطوى ليلاً وأضله نهاراً. وتأتي بمعنى (صار)، إذا تعذر فيه الاختصاص بالوقت؛ كقوله ﴿...أين باتت يده﴾، والنوم قد يكون نهاراً؛ أي: لا يدري أين صارت يده. (77)
 إنّ هذه الأفعال منها ما يكون تاماً وناقصاً، ومنها ما لا يكون إلا ناقصاً، أو إلا تاماً والتام ما يكتفي بمرفوعه، والناقص ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب، وذكر النيلي استعمال هذه الأفعال، فقال: "لم تستعمل (ظل) إلا ناقصة، و(بات) فلم أسمع فيها نقلاً موثقاً به أنّها لا تستعمل تامة، لكن (ظل) وليس ومازال ومافتيء) هذه الأربعة خاصة لم تستعمل إلا ناقصة، فأما البواقي فذكر ابن الخشاب في (المرتجل في شرح الجمل) (78) أنّها تستعمل تامة ناقصة وتامة؛ فعلى صحة هذا النقل تستعمل (بات) تامة". (79)
 وقال ابن عصفور: " (بات) إنّ كانت ناقصة فهي لمصاحبة الصفة للموصوف ليلاً، وإنّ كانت تامة كانت بمعنى: عَرَسَ". (80).

وبين الدكتور فاضل السامرائي هذه المسألة، فيرى: (ظل وبات) قد يخرجان عن الأصل فيستعملان استعمال (كان وصار) مع قطع النظر عن الأوقات الخاصة، فيقال: (بات حزينا)، وأن كان ذلك في النهار، لأنّه لا يراد به زمان، والظاهر أنّ استعمال (بات) لتخصيص الفعل بالليل، أكثر من استعمال (ظل) لتخصيص الفعل بالنهار، ووردت (بات) في موضع واحد، وهو قوله تعالى: (والذين يبيتون لربهم...) وهو تخصيص الفعل بالليل. 81
 بعد دراسة المسألة تبين أنّ هذه الأفعال تسمى تارة بالأفعال الناسخة، لأنّها تنسخ الاسم وتحدث تغييراً به، وتارة تسمى بالأفعال الناقصة، لأنّها لا تكتفي بالفاعل وتحتاج إلى مفعول، ومن هذه الأفعال (بات) وهي تفيد تخصيص الفعل بالليل، وقد تخرج عن الأصل فتستعمل استعمال (صار)، فالنحاة المتقدمين لم يستشهدوا بهذا الحديث الشاهد، ومنهم من أنكروا أنّ تأتي بمعنى (صار)، أما المتأخرين فهناك من وافقهم على عدم مجيئها بمعنى (صار)، وهناك من خالفهم في ذلك، ومنهم النيلي فقد وافق المتأخرين في مجيء (بات) بمعنى (صار) واستدل بقوله ﴿...﴾ ، وعلل ذلك بأنّ النوم قد يكون نهاراً.

• المسألة الخامسة: حرف الجر (في) بمعنى السببية:

تطرق النحويون القدماء في معرض حديثهم عن حروف الجر إلى قضية التناوب بين الحروف، واختلفوا في جواز وقوعه من عدمه وانقسموا بذلك إلى ثلاثة فرق، الفريق المجيز: قبلوا وقوع حروف الجر موقع بعضها؛ لأنهم يرون توسع معاني حروف الجر، فلا يقتصر الحرف على معنى واحد بل له أكثر من معنى، والفريق المانع: أنّ حروف الجر لا تتناوب؛ إذ ليس لحرف الجر إلا معنى واحد حقيقي، والفريق المتوسط: جعل إنابة حرف عن آخر مشروطاً باتفاق المعنى وتقاربه بين الحرفين، أما إذا اختلف معناها فلا تصح المعاقبة بينهما. ومن حروف الجر التي يقع فيها التناوب هي حرف الجر (في)، لها معاني عدة ذكرها النحاة، وتكون بمعنى التعليل أو السببية. (82)
 وأجاز النيلي نيابة حرف جر مكان الآخر، إذا تقاربا الحرفين، فيرى: أنّ (في) تأتي بمعنى السببية، واحتج على ذلك بقول النبي ﷺ (في أربعين شاة شاة)؛ (83) أي: بسببها يجب إخراج شاة الفقراء. الشاهد فيه: (في أربعين)، ووجه الاستشهاد: مجيء (في) مفيدة معنى التعليل.

وقال أيضاً من معانيها أنّ تأتي بمعنى (على) قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿... قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السُّحْرَ فَلَأُقْطِعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾. (84)
 أي: على جذوع النخل. (85)

وذكر النيلي: أنّ هذه الحروف تسمى حروف الجر، وسميت بذلك لأنّها تجر ما بعدها من الأسماء؛ أي تخفضه، وقيل: سميت بذلك لأنّها تجر معنى الفعل إلى الاسم؛ أي توصله إليه إذا كان الفعل قاصراً عن الوصول بنفسه إلى الاسم، وتسمى (حروف الإضافة)؛ لإضافتها معاني الأفعال إلى الأسماء. ويسميتها الكوفيون: (حروف الصفات)؛ لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات. (86)

لحروف الجر وظيفة نحوية ودلالية أساسية في تركيب الجملة، فهي وسيلة لإيصال معاني الأسماء بالأسماء، أو الأفعال بالأسماء، فهي بالغة الأهمية في بنية الجملة، وتقوية المعنى والتوكيد، والربط المعنوي فهي تضيف، وتنقل معنى عاملها الذي قبلها إلى الاسم المجرور بعدها، ونقل معاني هذه الحروف، وما يصحبها من معاني أو دلالات سياقية إلى مجروراتها". (87)

فلكل حرف من هذه الحروف معنى خاص به، نص عليه النحويون، وهذه المعاني منتقاة من الأغراض التي تؤديها هذه الحروف داخل التراكيب النحوية. فسيبويه يجعل لكل حرف معنى خاصاً به ولكن قد يتسع فيه، إلا أنّه يبقى محافظاً على

هذا المعنى، فيقول: "أما (في) فهي للوعاء، تقول: (هو في الجراب)، (في الكيس) (وهو في بطن أمه)،...لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبة)، (وفي الدار) وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله". (88) فسيبويه من الفريق المجيز فهو يرى أن لكل حرف له معنى مستقل به لا يفارقه، غير أنه يجوز أن ينوب حرف عن حرف في بعض إذا توسع، ورد ذلك إلى اللهجات العربية.

أما ابن السراج فقد فصل القول أكثر من سيبويه، فجعل التقارب بين معاني حروف الجر سبباً في نيابة بعضها مكان بعض، ومتى لم يتقارب المعنى منع ذلك فقال: "واعلم أن العرب قد تتسع فيها فتقيم بعضها مكان بعض، إذا تقاربت المعاني... فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناها لم يجز فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز". (89) فابن السراج من الفريق المتوسط، الذي يرى تناوب حرف الجر مكان حرف، إذا تقاربا في المعنى، أما إذا اختلفا في المعنى فلا يجوز معاقبتهما.

وتناول ابن جني التناوب بين الحروف في باب، وسماه (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، وهو يجيز تناوب الحروف إلا إذا كان بمعناه، أو حسب الأحوال أو المسوغات، فقال: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك، وإن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه جِئَالِ آمَنُتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السَّخَرَ فَلَا قُطْعَنَ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأَصْلَبُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى (90) أي: عليها... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لك نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا". (91)

ومنع ابن درستويه تعاقب حروف الجر، فقال قال: في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس. (92) وقال أبو هلال: وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يتحقق المعاني. (93)

والأنباري من الفريق الذي منع تناوب حروف الجر، فقال: "الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ تمسكاً بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل". (94)

وأقام النيلي حرف مقام حرف، فذكر أن من معاني (في) أن تأتي بمعنى السببية، وهو بهذا زاد معنى ثالثاً من المعاني التي ذكرها المصنف، فقال: "وتكون للسببية، كقوله ﷺ (في أربعين شاة شاة) أي: سببها يجب إخراج شاة للفقراء. (95) من الواضح أن المعاني التي وردت لـ (في) غير معنى الظرفية، كلها متأخرة ولم يذكرها سيبويه، ولم يذكر المبرد سوى واحدة منها والتي تكون بمعنى (على)، ويمكن القول أن هذه المعاني تقود إلى المعنى الأصلي، أي الظرفية، ف (في) هي للظرفية أو الوعاء، ولم يثبت البصريون الأوائل غير ذلك، إلا إنهم يجيزون نيابة حروف الجر إذا اتسعت في الكلام.

أما المعاصرين فقد اضطربت أقوالهم، بين مجيز ومانع، فمن المانعين ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي، أنه لا يجوز نيابة الحروف بعضها عن بعض إلا إذا تقاربت معانيها، فقال: "والحق أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعمال، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور الحروف على هذا المعنى". وأردف قائلاً: "ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الأصل، وأن الحرف الواحد يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطردة". (96)

وحاصل القول في ذلك: أن النحويين العرب يعتبرون حروف الجر من حروف المعاني، لأنها تحمل معنى معيناً بنفسها، وتناولت كتب النحو هذه المعاني بالدراسة مع تفاوت بالتفاصيل، فاكتفى سيبويه بذكر المعنى الأصلي وهو الظرفية، ويجوز النيابة على التوسع، وتبعه في ذلك المبرد، وأما ابن السراج، فذكر أنه يجوز التناوب إذا تقاربت في المعنى، أما التأخرين فكانوا أكثر تفصيلاً في ذكر هذه الحروف، ومثال على ذلك ما ورد من معاني حول الحرف (في)، ففصلها المتأخرون في كتبهم مع تفاوت ذكرها جميعاً، بينما لم يذكر سيبويه منها غير المعنى الأصلي، وأثبت لنا النيلي بهذه القاعدة النحوية أن من معاني (في) السببية؛ واحتج لذلك بقول الرسول الكريم ﷺ.

الخاتمة

1. اختلاف النحاة في أصل الاحتجاج بالحديث، فذهب فريق منهم إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً لأنه مروي باللفظ، ومنع الفريق الآخر الاستشهاد به مطلقاً لأنه مروي بالمعنى لا باللفظ، وهناك فريق توسط بين المانعين والمجوزين فهذه الفئة لم تتطرق في الاستشهاد به كما لم تمنعه.
2. النيلي من النحاة المتوسطين في الاستشهاد بالحديث، حيث بلغت عدد شواهد منها ما يقارب (عشرون) حديثاً.
3. كان منهجه في الحديث إما يستشهد بالحديث وحده، أو مقروناً بشواهد أخرى كالقرآن الكريم والشعر.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أساليب التوكيد في القرآن الكريم، أ. وفيق مصطفى الشعيبي، دار الفلاح - الأردن، د. ط، 2008م.
- أسرار العربية، أبي البركات عبد الرحمن بن مجد بن مجد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ)، تح: مجد بهجت البيطار، المجمع العلمي - دمشق، د. ط، ت.
- أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، مجد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان - بيروت، ط/1، 1995م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب - القاهرة، ط/1، 2006م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر مجد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/3، 1417هـ - 1996م.
- الأفعال الناسخة، حمدي فرج مجد فرج المصري، د. ط، 1998م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن مجد بن حمزة الحسني (ت 542هـ)، تح: د. محمود مجد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/1، 1413هـ - 1992م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن مجد الأنباري (ت 577هـ)، تح: مجد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ط. ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تح: مجد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - صيدا، ط/1، 1384هـ - 1964م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف - القاهرة، ط/5، 1959م.
- التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو، لأبي جمال عمرو جمال الدين ابن الحاجب، لأبي إسحاق إبراهيم الحسين بن عبد الله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، تح: أبو الكميث مجد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1440هـ - 2019م.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم، د. مجد نديم فاضل، دار الزمان - المدينة المنورة، ط/1، 1426هـ - 2005م.
- التعريفات، للشريف أبي الحسن علي بن مجد الحسني الجرجاني (ت 816هـ)، تح: مجد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/2، 1424هـ - 2003م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن مجد سليم الغلاييني (ت 1364هـ)، تح: علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/1، 1431هـ - 2010م.
- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، مجد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي أبو عيسى (ت 279هـ)، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، د. ط، 1998م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ود. مجد مديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1413هـ - 1992م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، د. مجد فجال، أضواء السلف - الرياض، ط/2، 1417هـ - 1997م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تح: عبد السلام مجد هارون، مكتبة الخانجي - مصر، ط/4، 1418هـ - 1997م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: مجد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط/1، 1371هـ - 1952م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه ابو عبدالله مجد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)، تح: مجد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ط. ت.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ - 1974م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين مجد ابن الإمام جمال الدين مجد بن مالك (ت 686هـ)، تح: مجد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1420هـ - 2000م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين مجد بن عبدالله الطائي الجبالي (ت 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. مجد بدوي المختون، هجر للطباعة - القاهرة، ط/1، 1410هـ - 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله بن أبي بكر الأزهرى، وكان يعرف بالوقاد (ت 905هـ)، تح: مجد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/1، 1421هـ - 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة فان يونس - بنغازي، ط/2، 1996م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبدالله مجد بن عبدالله بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريري، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/1، 1402هـ - 1982م.

- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلية (ت 643هـ)، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ - 2001م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، تح: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية- الكويت، ط1، 1397هـ - 1977م.
- شرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت 807هـ)، تح: د. عبدالحميد هندواي، المكتبة العصرية- بيروت، د. ط، 1425هـ - 2005م.
- شرح جمل الزجاجة، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت 609هـ)، تح: د. سلوى مجد عمر عرب، جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية، ط، 1418هـ.
- صحيح البخاري، مجد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: مجد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي، تح: أ. د محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية- مركز إحياء التراث الإسلامي، د. ط، 1419هـ.
- علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين- بيروت، ط15، 1984.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن مهران العسكري (ت 395هـ)، تح: مجد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة - القاهرة، د. ط، 1418هـ - 1997م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مكتب الإسلامي - بيروت، د. ط، 1407هـ - 1987م.
- في التطبيق النحوي والصرفي، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية - إسكندرية، د. ط، 1992م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر الفيروز آبادي (ت 817هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مجد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط8، 1426هـ - 2005م.
- كتاب الأفعال لابن قوطية، ابن قوطية (ت 367هـ)، تح: علي فودة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط2، 1993م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ)، تح: عبدالسلام مجد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1408هـ - 1994م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة، تح: مجد شرف الدين يالتقايا، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د. ط، 1360هـ - 1941م.
- لسان العرب، مجد بن مكرم بن علي، ابن منظور (ت 711هـ)، دار صادر- بيروت، ط3، 1414هـ.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي- عمان، 1988م.
- مختصر النحو، عبد الهادي الفضلي، دار الشروق - جدة، ط7، 1400هـ - 1980م.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت 739هـ)، تح: علي مجد البجاوي، دار الجيل- بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
- المرتجل في الجمل، أبو مجد عبدالله بن أحمد الخشاب (ت 567هـ)، تح: علي حيدر، مجمع اللغة العربية - دمشق، د. ط، 1392هـ - 1972م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مجد بن علي الفيومي الحموي (ت 770هـ)، تح: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف القاهرة، ط2، د. ت.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر- عمان، ط1، 1420هـ - 2000م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1414هـ - 1993م.
- المعجم المفصل في الجموع، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1425هـ - 2004م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت 790هـ)، تح: أ. د مجد إبراهيم البتاء، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط1، 1428هـ - 2007م.
- المقتضب، أبي العباس مجد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تح: مجد عبدالخالق عزيمة، إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، 1415هـ - 1994م.
- المقدمة الجزولية في النحو، أبي موسى بن عبدالعزيز الجزولي (ت 607هـ)، تح: د. شعبان عبدالوهاب مجد، مطبعة أم القرى، ط1، 1408هـ - 1988م.

المقرب ومعه مثل المقرب، أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مجد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1418هـ - 1998م.

الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط 1، 1424هـ - 2003م.

موسوعة علوم اللغة العربية، أ. د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 1427هـ - 2006م.

موسوعة معاني الحروف العربية، د. علي جاسم سلمان، دار إسماعيل، الأردن - عمان، ط 1، 2003م.

موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن عامر الأصبحي المدني (ت 179هـ)، تح: مجد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط 1، 1406هـ - 1985م.

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د. خديجة الحديثي، دار الرشد - العراق، ط 1، 1400هـ - 1980م.

النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، ط 15، د. ت.

الرسائل والاطاريح:

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن عقيل دراسة وصفية تحليلية، مجد حسن العطار، رسالة ماجستير، كلية الآداب - الجامعة الإسلامية، غزة، 1434هـ - 2014م.

التحفة الشافية في شرح الكافية، إمام حسن حسن الجبوري، اطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر، القاهرة، 1403هـ - 1983م.

الشواهد النحوية من الحديث النبوي في كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش، عائشة عبداللطيف الصعب، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها - جامعة أم القرى، 1435هـ - 1436هـ.

مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم دراسة وصفية، حسن آدم عباس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 1435هـ - 2014م.

البحوث العلمية والمجلات:

حروف الجر بين النيباء والتضمين، أحمد مطر العطية، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب - دمشق، ع: 112، 1429هـ - 2008م.

مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، سري طاهر الجبوري، مجلة كلية العلوم الإسلامية، 1431هـ - 2010م.

النيلي وجهوده النحوية، م. د قاسم رحيم حسن، مركز بابل للدراسات الإنسانية، م: 5، ع: 2، د. ت.

الهوامش

- 1 تثبت ترجمة هذه في صفحة العنوان عن نسخة سليم أغا بتركيا، التحفة الشافية في شرح الكافية لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي المعروف بابن الحاجب، تصنيف شيخ الإمام البارع لسان العرب وترجمان الأدب تقي الدين النيلي البغدادي عفا الله عنه ونفع بما صنفه للمسلمين، ينظر التحفة الشافية، إمام حسن، 38.
- 2 ينظر مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة: 1413/3.
- 3 ينظر التحفة الشافية، الدراسة: 43.
- 4 ينظر تاريخ الأدب: 324/5.
- 5 ينظر النيلي وجهوده النحوية، م. د قاسم رحيم حسن، 19.
- 6 ينظر التحفة: 490/1.
- 7 ينظر التحفة: 451/1.
- 8 ينظر التحفة: 335/2.
- 9 ينظر التحفة: 413/2.
- 10 ينظر مقدمة التحفة: 15.
- 11 ينظر التحفة: 566/1، 472/2، وديوان الإمام علي: 23، و148.
- 12 ينظر بغية الوعاة: 410/1.
- 13 ينظر كشف الظنون: 1370/2.
- 14 ينظر المصدر السابق، وتاريخ الأدب، 324/5.
- 15 ينظر التحفة: 265/2.
- 16 ينظر الصفوة الصفية: 11.
- 17 سورة الكهف: 6.
- 18 ينظر لسان العرب: 131-133، والقاموس المحيط: 167.

- 19 علوم الحديث ومصطلحه: 5.
- 20 موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: 13.
- 21 الحديث النبوي في النحو العربي: 99.
- 22 موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث: 16.
- 23 ينظر المصدر السابق: 17.
- 24 ينظر الحديث النبوي في النحو العربي: 105 وما بعدها، والشواهد النحوية من الحديث النبوي، عائشة عبد الله الصعب: 15.
- 25 ينظر الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن عقيل، محمد حسن العطار: 45.
- 26 ينظر المقاصد الشافية: 401/3 - 404، والحديث النبوي في النحو العربي: 107.
- 27 ينظر أصول التفكير النحوي: 129.
- 28 ينظر في أصول النحو: 48.
- 29 ينظر الشاهد وأصول النحو: 144.
- 30 ينظر شرح ابن الناظم: 80، ومسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، حسن آدم عباس: 29.
- 31 ينظر مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم، سري طاهر الجبوري: 533.
- 32 اللمع: 26.
- 33 ينظر التحفة: 145/1.
- 34 ينظر موطأ الإمام مالك: 123/1.
- 35 ينظر التحفة: 147/1.
- 36 ينظر شرح التصريح: 211/1.
- 37 ينظر الكتاب: 329/1، والمكودي: 50.
- 38 ينظر شرح جمل الزجاجي: 387/1 - 388.
- 39 أمالي ابن الشجري: 193/3 - 194.
- 40 المقرب ومعه مثل المقرب: 123.
- 41 شرح الكافية الشافية: 363/1.
- 42 التحفة: 147-143/1.
- 43 الموجز في قواعد اللغة العربية: 227.
- 44 التعريفات: 50.
- 45 مختصر النحو: 175.
- 46 ينظر اللمع: 84 وما بعدها، والمقدمة الجزولية: 73.
- 47 ينظر جامع الدروس العربية: 232، والنحو الوافي: 527/3.
- 48 ينظر سنن الترمذي: 409/1.
- 49 أسرار العربية: 283.
- 50 ينظر أسلوب التوكيد في القرآن الكريم: 280، وشرح الرضي: 357/2.
- 51 ينظر التحفة: 482-479/1.
- 52 ينظر المعجم المفضل في المجموع: 15.
- 53 ينظر شرح المقدمة المحسبة: 112/1، وموسوعة علوم اللغة: 85/5.
- 54 في التطبيق النحوي: 482.
- 55 ينظر سنن الترمذي: 23/2.
- 56 ينظر التحفة: 117-116/2.
- 57 ينظر أخطاء اللغة العربية المعاصرة: 59.
- 58 الكتاب: 647/3.
- 59 ينظر موقف النحاة من الحديث: 163.
- 60 المقتضب: 218-217/2، وينظر الحديث النبوي في النحو العربي: 110.
- 61 شرح التسهيل: 114-113/1.
- 62 ينظر التحفة: 117 - 116/2.
- 63 ينظر جامع الدروس: 23.
- 64 ينظر شرح ابن الناظم: 92، والأفعال الناسخة: 95.
- 65 لم أجد في هذه الرواية، وقد ذكره في صحيح البخاري في رواية: (إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه، ثم لينثر، ومن استجمر فليوتر، وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده). ينظر صحيح البخاري: 43/1، وسنن ابن ماجه: 139/1.
- 66 ينظر التحفة: 288-281/2.
- 67 الكتاب: 45/1.

- 68 الليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخرساني، صاحب الخليل، أخذ عنه اللغة والنحو، ومات الخليل ولم يفرغ من كتابه فأحب أن ينفق الكتاب باسمه فرتب كتاب العين وأخرجه. ينظر معجم الأدباء: 2253/5.
- 69 محمد بن عمر بن عبد الله بن عبدالعزيز بن عيسى، المعروف بابن القوطية، من أعلم أهل زمانه باللغة والعربية، كان حافظاً للحديث والفقه، من تصانيفه: كتاب الأفعال، لم يسبقه أحد إلى مثله، والمقصود والممدود، (ت 367هـ) بقرطبة. ينظر معجم الأدباء: 2592/6.
- 70 ينظر المصباح المنير: 67/1، وكتاب الأفعال، لابن قوطية: 283.
- 71 ينظر رأيه في، المصباح المنير: 67/1، وخزانة الأدب: 140/6. ولم أقف عليه في معاني الفراء.
- 72 ينظر المفصل: 353.
- 73 ينظر: شرح التسهيل: 346/1.
- 74 شرح الكافية: 169/1.
- 75 شرح المفصل: 357/4.
- 76 البيت لعنترة بن شداد، ينظر ديوانه: 44.
- 77 التحفة: 287/2-288.
- 78 ينظر المرتجل: 124-125.
- 79 التحفة: 287/2-288.
- 80 المقرب ومعه مثل المقرب: 142.
- 81 ينظر معاني النحو: 237/1.
- 82 ينظر الجني الداني: 250 وما بعدها، والتضمين النحوي في القرآن الكريم: 124/1، وموسوعة الحروف العربية: 145.
- 83 جزء من حديث صحيح، ينظر سنن ابن ماجه: 577/1.
- 84 سورة طه: 71.
- 85 ينظر التحفة: 341/2.
- 86 ينظر المصدر السابق: 332/2.
- 87 ينظر حروف الجر بين النيابة والتضمين، أحمد مطر العطية: 233.
- 88 الكتاب: 226/4.
- 89 الأصول في النحو: 414/1.
- 90 سورة طه: 71.
- 91 الخصائص: 310-308/2.
- 92 ينظر الفروق اللغوية: 24/1، والتضمين النحوي في القرآن الكريم: 126/1.
- 93 ينظر الفروق اللغوية: 25-24/1.
- 94 الإنصاف: 393/2.
- 95 التحفة: 341/2.
- 96 معاني النحو: 10-7/3.